مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد إلكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

تعديل قانون التقاعد وإلغاء مخصصات الرئاسات الثلاث ومخصصات الدرجات الخاصة (دراسة في تحليل الخطاب ودلالاته)

Amending the Retirement Law and the Law Abolishing Privileges for Officials (A Study in Discourse Analysis and its Implications)

بقلم أ.م.د. عبير بدر عبد الستار البدر
كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية/ قسم اللغة العربية

بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

مستخلص البحث:
حرصت الدراسات اللغوية الحديثة على تحقيق الإسهام المباشر في خدمة المجتمع، وقد تجلى ذلك جلاء متميزا في دراسات تحليل الخطاب السياسي ؛ وذلك لارتباطه الشديد بالمجتمع، فليس هناك انفكاك بين الخطاب السياسي والمجتمع الذي صدر فيه.
وهذا الميدان من الدراسة اللغوية هو من ميادين المنهج التداولي الذي يهتم في تحليله للخطاب بالقائل والنص والمتلقي وبالجمل التي تحقق الاتساق النصي.
والحق أن الخطاب السياسي في أيامنا يأتي محملا بآليات إقناع الجمهور وهدفه قبول رأي أو مشروع أو مذهب وتأييده، لأن الطلب على القيم الديمقراطية والقانونية في المجتمعات الحديثة في تزايد. ومن هنا كانت قرارات البرلمان العراقي تُعنى بتذييل قراراتها بذكر الأسباب الموجبة لتبرير استصداره وسنحاول دراسة بعضها في ضوء تحليل الخطاب السياسي ببحث أكاديمي ممنهج بآليات وتقنيات إجرائية تجعل نتائجه علمية تخدم المجتمع عامة والطبقات المقهورة خاصة التي لا تستطيع مواجهة قرارات السلطة إذا وُجهت ضدّها، ولاسيما إذا لُونت بأساليب مراوغة لتخفي الأهداف الحقيقية كامنة دفينة.
كلمات مفتاحية: الخطاب، السياسي، تحليل، قانون، تعديل، السلطة.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد إلكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

Abstract:

Modern linguistic studies have been keen to achieve a direct contribution to community service, and this has been clearly evident in studies analyzing political discourse. This is due to its strong connection with society, so there is no separation between the political discourse and the society in which it was issued. This field of linguistic study is one of the fields of the pragmatic approach, whose discourse analysis is concerned with the sayer, the text, the recipient, and the sentences that achieve textual consistency.

The truth is that political discourse in our days is loaded with mechanisms to convince the public and its goal is to accept and support an opinion, project, or doctrine, because the demand for democratic and legal values in modern societies is increasing. Hence, the decisions of the Iraqi parliament were concerned with appending its decisions by stating the reasons for justifying its issuance. We will try to study some of them in light of the analysis of the political discourse with a systematic

Keywords: discourse, political, analysis ,Authority, law.

مقدمة

إن تعديل قانون التقاعد جاء مفاجئا وأضر بشريحة من أبناء الشعب كانوا يظنون أنهم سيحالون على التقاعد بعد ثلاث سنوات في الأقل، فإذا التعديل يجبرهم على التقاعد المبكر، فوجدوا أنفسهم بلا عمل ولا راتب في انتظار إنجاز معاملاتهم المتراكمة في هيئة التقاعد، وقد سارع المشرعون إلى نشره في جريدة الوقائع العراقية بل إن دوائر الدولة تهيأت لتنفيذه حتى قبل نشره فيها، في حين تزامن إصداره مع إصدار قرار آخر أُقر معه هو قانون إلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين في الدولة العراقية، صدر في جريدة (الوقائع) بنص مختلف وإلغاءات مخففة.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد إلكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

وندرس في هذا البحث خطاب السلطة الذي توجهت به إلى الشعب لتبرر قرارها من أجل مزيد من الكسب السياسي. جاء ذلك تحت مسمى (الأسباب الموجبة) التي ذيل بها القراران، فمنحتنا بذلك فرصة النقد والتحليل لمرامي الخفية التي تكشفها طبيعة هذه الدراسة للخطاب. ولا ندعي أن اللغة وحدها كانت آلية الكشف بل كل ما يحيط بالنص من معطيات سياقية واجتماعية وسياسية بمنهج يؤمن بأن التداولية طريق مهم في تقييم النصوص واستنطاقها.

أهمية تحليل الخطاب السياسي للبرلمان العراقي

قد يبدو غريبا أن يدرس باحث في اختصاص اللغة الخطاب البرلماني المتمثل في (تعديل قانون التقاعد وقانون إلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين العراقيين)، والحق أننا نعيش في عصر لا يجب أن نكون فيه متلقين بدائيين للخطاب الذي يُوجه إلينا، بل يتوجب أن نكشف كل خفاياه باستنطاق اللغة التي استعملت في إخراجه بغية تحقيق الكشف العلمي المحقق بالأدلة عن سوء استعمال السلطة والظلم الاجتماعي الذي قد يقع على أبناء المجتمع، وقد يقال إن ذلك ليس مهمة اللغوي ولا من طبيعة دراساته، ولكني أردُّ بالقول: إن دراستي هي دراسة نقدية للخطاب السلطوي المتمثل في جزء مؤثر منه بتشريعات البرلمان العراقي مما يعني أن طبيعة دراستي لا يمكنها أن تتبنى موقفا محايدا في التحليل بل تلتزم بالدفاع عن فئات الشعب العراقي المظلومة التي يجب لفت نظرها إلى ما يحاك حولها بخطاب قد تبدو لغته في ظاهرها ناسجةً مستقبلا واعدا للوطن؛ ولكن دراسة المعاني الدفينة والكامنة فضلا عن سياقاته بمختلف تفاصيلها تكشف خلاف ذلك (ينظر: فان دايك 2014: 39).

ودراسة الأسباب الموجبة مهمة كونها خطابا موجها مباشرة إلى الجمهور؛ لذا كانت دراستي مقتصرة عليها، أما إذا تعرضت إلى فقرات القرارات، فإن ذلك متعلق ببيان الأثر واستشفاف بعض المطالب لإثبات قضية أو دحضها.

ويختلف الخطاب السياسي عن الخطاب الأدبي، فالأول اشترك في إعداده أكثر من فرد، وقد سبق تكوين فكرة عامة اشترك فيها مختصون واستشاريون.(محمود عكاشة 2005: 54، مازن الوعر 1989: 10- 11)، أما الخطاب الأدبي فيعبر عن صاحبه ويجسد شخصيته، وقد يكون فيه عفوية وتلقائية ويرسله صاحبه ليعبر عن انفعالاته؛ لكن الخطاب السياسي أُعد إعدادا جيدا ومقنعا ليكون له أثر في إقناع جمهور المتلقين (محمود عكاشة 2005: 54، مازن الوعر 1989: 10-11).

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد إلكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

ويأتي ذكر الأسباب الموجبة في ذيل قرارات البرلمان بقصد البرهان أو الإقناع بأن القرار أو التعديل الصادر هو لمصلحة الشعب، وقد استعملت فيه تعبيرات لغوية ذات كلمات مؤثرة ورنانة.

ولا بد من الإشارة إلى أن الباحثين في مجال الدراسات النقدية للخطاب، يدركون الدور السياسي والاجتماعي لبحوثهم ودراساتهم، وهدفهم صريح وواضح وهو الإسهام في إحداث تغيير لصالح المجموعات المهيمن عليها من الجماعة المهيمنة المتمثلة بالسلطة التشريعية والتنفيذية، يقول فان دايك: ((إن دارسي الخطاب الناقدين قد يؤثرون في نشطاء التغيير أو المنشقين عن المجموعات المهيمنة ويتعاونون معهم)) (فان دايك: 40).

وقد كان سوسير ينبه على علاقة الدليل (signe) بالمجتمع وإلى ضرورة دراسة الدلائل داخل الكل الاجتماعي الأشمل حتى نتمكن من إبراز خصوصية الظواهر اللغوية ضمن إنتاج الدلائل (ينظر: دي سوسير1985 : 37، عبد العزيز العبادي: 8).

والذي يدخل في مدار اهتمامنا إشادة سوسير للروابط التي للدلائل أو العلامات بالظواهر الإنسانية الأخرى وانخراطها في الحياة الاجتماعية وتخللها لجميع مجالات التفاعل الاجتماعي (ينظر: الخطاب والسلطة: 8).

وقد بدا واضحا أن قرار تعديل قانون التقاعد وقانون إلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين العراقيين يتوجه إلى الشعب الذي ملأ ساحات التظاهر في وسط وجنوب البلاد، فكان البرلمان في ذكره للأسباب الموجبة للقرار يسعى لتحقيق التواصل معهم والتأثير فيهم.

السياق السياسي لقراري البرلمان

لا بد لنا عند دراسة النصوص من تصور ذهني للسياق الخاص بها (اللغة والسلطة: 206)، بل إن انسجام النص لا يتحقق إلا إذا تدبرنا له سياقا(أصول تحليل الخطاب : 117)، فأي قرار من قرارات البرلمان عندما يصدر لا بد أن نعرف سياقه السياسي إذا أردنا تحليله، لكي نربط من خلاله الفاعلين السياسيين باختلاف معتقداتهم بالقواعد الشعبية ليتسنى من خلاله معرفة الأسباب والدوافع التي أدت إلى إصدار البرلمان هذين القرارين وهما تعديل قانون التقاعد وإلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين العراقيين، وذلك لأهمية ذلك في تحليل بُنى الخطاب.

فقد اندلعت في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب في الأول منذ تشرين الأول 2019 مظاهرات عارمة احتجاجا على تردي الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفساد والبطالة، وقد

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد إلكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

واجهت الحكومة هذه التظاهرات بعنف شديد واستهدف القناصة المتظاهرين بالرصاص الحي، حتى فاق عدد الذين سقطوا مئتي شهيد ضمنهم أفراد من قوات الأمن، وأصيب عدد من المحتجين بجروح فضلا عن اعتقال عدد منهم .. وقد حاولت الحكومة الإيعاز إلى البرلمان باستصدار بعض القرارات التي تسترضي بها المتظاهرين، الذين استطاعوا أن يشلوا الحياة داخل المدن المتنفضة فقطعوا الطرق ومنعوا الموظفين من مباشرة عملهم وسيطروا على جسرين مهمين في العاصمة وتمترسوا عندهما، وآل الأمر إلى وقوف الطلبة في المدارس والكليات مع المتظاهرين، فأعلنوا الإضراب عن الدوام، وانضم الشعب بكل فئاته إلى التظاهرات، فكانوا يحرصون على المشاركة والتأييد العملي بالتواجد في ساحات التظاهر، وأحست السلطة أنها تفقد شيئا فشيئا شرعيتها، فكان أن أوعزت للبرلمان بالإسراع إلى إصدار تعديل قانون التقاعد وقانون إلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين العراقيين، وهذان القراران هما الإجراء البرلماني الوحيد الذي أرادت فيه الحكومة إخماد أصوات المتظاهرين ضدها. واستطاعت تمريره، لأن إمرار أي قرار أو تعديل يتوجب استرضاء كل المشتركين بالعملية السياسية العراقية؛ وذلك أمر بالغ الصعوبة.

إن إقرار تعديل قانون التقاعد الأخير يعني أن الأطراف السياسية الشيعية والسنية والكردية في العراق قد اتفقت على تقديم الموظف الأكبر سنا والأكثر خبرة ومهارة قربانا لكل الإخفاقات التي ارتكبتها، لأنه الأضعف ولطالما أحس الموظف في ظل هذه السلطة أن راتبه الذي يتقاضاه منة منها عليه لا نظير خدمته وتفانيه في العمل.

وإذا كان القول إن الموظفين في الدولة العراقية قد أثقلوا كاهلها، فإني أقول: إن ذلك متأت من السياسات غير المسؤولة التي انتهجتها السلطة بعد 2003 والتي جعلت الحصول على وظيفة هو أقصى حلم يحققه أي شاب أو شابة؛ لأن الحكومة فشلت في تحريك الاقتصاد، وإيجاد فرص عمل بعيدا عن التوظيف في دوائرها.

البنية المعرفية للمجتمع وأثرها في استهداف المتقاعد

يمكن أن يعود بنا البحث في نص (الأسباب الموجبة) لتعديل قانون التقاعد إلى تشخيص بنية المعرفة العقلية التي يشترك بها جماعة أو ثقافة ويتبناها أفراد المجتمع وينطلقون منها في التحامل أو التحيز السلبي ضد مجموعة مجتمعية، وتعرف هذه المعرفة العقلية ثقافيا بأنها ((تمثل ما هو حقيقي أو موضوعي ضمن الإجماع الثقافي الواسع للمجموعة في حين أنها غالبا

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد إلكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

ما تُعرف وجهات النظر أو التوجهات بأنها اتجاهات تقويمية وشخصية لأنها قد تخص مجموعة محددة، ولا تُعدّ جزءا من الإجماع الثقافي الواسع للمجموعة، وقد تختلف أساسا بين المجموعات المختلفة في المجتمع)) (فان دايك2014: 335) .

والحق أن هذه البنية المعرفية العقلية التي تشكل أرضية المعتقدات المشتركة، تُعدُّ أمرا أساسيا لحقبة زمنية أو لثقافة معينة، وهي عرضة للتغيير تاريخيا فقد تغير المجموعة الاجتماعية معارفها لأسباب عدة (فان دايك: 336).

وتعديل قانون التقاعد أجبر الموظف الذي بلغ سن الستين عاما على التقاعد، وكان سن التقاعد المعمول به في العراق وأغلب دول العالم (63) عاما، وقد اتكأ البرلمان على وجود قيم ثقافية مجتمعية متحاملة على العمالة المتقدمة بالسن في كل دول العالم، وهذا ما أظهرته الدراسات الاجتماعية الحديثة، (ينظر: www.regus.ae-ae)، ولعل الإجراءات التي اتخذتها الحكومات الغربية خلال أزمة كورونا من تقديم العلاج الطبي للشباب وترك الأكبر سنا يموت بإبرة مخدر لخير دليل على ما أشاعوه في العالم من نظرة سلبية تجاه كبار السن، ولذلك فإن لدى الشباب اعتقادا أن هؤلاء الكبار يقفون عائقا في وجه حصولهم على الوظيفة التي تعني في النهاية حصولهم على دخل شهري منتظم، وهذا ما أفاد منه البرلمان عندما قال الأسباب الموجبة للتعديل: ((لغرض الاستفادة من الدرجات الناتجة عن حركة الملاك في استقطاب الملاكات الشبابية))، فكان إصدار التعديل مناورة للمتظاهرين الشباب رأى فيها البرلمان أكثر من مكسب.

تحليل مضمون الأسباب الموجبة

يعتبر تحليل المضمون من الأدوات المستعملة في تحليل الخطاب، ويتخذ اتجاهين أحدهما: وصفي يهتم بوصف ظاهر المحتوى، والآخر: استدلالي: يبحث في المعاني والأهداف الدفينة في بنى الخطاب وصيغته.

ولأن قراري البرلمان جاءا في ظروف وسياق سبقت الإشارة إليه؛ فإن فقرات هذين القرارين وموادهما ليست موضع دراستنا دراسة مباشرة بقدر الفقرة الأخيرة منه التي تتحدث عن الأسباب الموجبة، فقد كانت الأسباب الموجبة في تعديل قانون التقاعد تنص على: ((لغرض الاستفادة من الدرجات الناتجة عن حركة الملاك في استقطاب الملاكات الشبابية ولتعديل الســـــــن القانوني الوجوبي للإحالة إلى التقاعد* ولإلغاء النصوص القانونية التي تجيز للمتقاعد الجمع بين راتبين)) (النص منشور في(www.alsumaria.tv)).

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد إلكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

أما القرار الآخر وهو قانون إلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين في الدولة العراقية، فكان أكثر إصرارا في خلق التواصل مع المحتجين، فقد جاء في الأسباب الموجبة للقرار((استجابة للمطالب المشروعة للمتظاهرين من أبناء الشعب العراقي، ولغرض إلغاء الفوارق بين الموظفين في الدولة العراقية ولضمان تحقيق العدالة الاجتماعية بين أبناء الشعب شُرِّع هذا القانون)) (النص منشور في(www.alalamtv.net)).

وهذه الأسباب الموجبة قد ذيلت القرار الذي صوّت عليه البرلمان، وبعد ذلك نُشر قانون التقاعد وقانون إلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين في جريدة الوقائع العراقية، مع تعديل في فقراته التي تؤثر على مكاسب الفئة المتنفذة في البرلمان بل أضافت هذه الفئة لنفسها امتيازات أخرى لم تكن لها من قبل، ليبقى المتقاعد الفقير هو الضحية، ويبقون هم على امتيازاتهم.

خصائص خطاب البرلمان في الأسباب الموجبة

1- الهيمنة على الطبقة الأضعف في المجتمع

فرض خطاب السلطة الذي جاء في الأسباب الموجبة لقرار تعديل قانون التقاعد هيمنة على الطبقات المجتمعية التي تضررت باستصداره من واقع أنها لا تتمكن من رده وإيقافه. والحق أن مثل هذا الخطاب لا يأبه لاسترضاء طبقة المتقاعدين إذ إنه متوجه كليا إلى الذين تظاهروا؛ لذا نجد عند قراءة (الأسباب الموجبة) الواردة في تعديل قانون التقاعد أنه قد خلا من أية استراتيجية لحسن النية ولو على سبيل التظاهر، وكان من المفترض على المشرعين استعمال ألفاظ يلاطفون بها من وقع عليهم ضرر القرار بعبارات الامتنان والشكر ولكنهم لم يفكروا في قرارهم بإعطاء شريحة المتقاعدين أية مزية تجعلهم يقبلون الإحالة المبكرة وغير المتوقعة على التقاعد، وذلك لأن هدفهم ليس جعل فئة المتقاعدين راضية فهم أقلية لا أهمية لها في سلامة المراكز السياسية، بل إن هدفهم إرضاء الشباب المتظاهر لأن فئة المتقاعدين هم الفئة الأضعف فلن تتمكن من إنتاج خطاب مضاد لخطاب السلطة وأصحاب النفوذ في المجتمع، إذ ((ليس للضعفاء ومن ليس لهم سلطة شيء يقولونه ولا أحد يتحدثون معه ويجب عليهم الصمت عندما يتحدث أصحاب النفوذ والسلطة)) (الخطاب والسلطة: 84) وهذا ما حصل فلم يكن أمام فئة المحالين على التقاعد بموجب التعديل سوى الرضوخ صاغرين لقرار السلطة من غير أن يقال لهم عبارة (شكرا لكم) والعرفان لجهودكم.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد إلكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

2- التلاعب العقلي

يعرف بول شيلتون في محاولته التداولية التلاعبَ في الخطاب بأنه ((انتهاك قواعد غرايس)) (Chilton2004: 64).

والمقصود من التلاعب العقلي هو ((الممارسة التواصلية والتفاعلية التي تمكّن المتلاعب من السيطرة على الآخرين، وعادة ما تكون هذه السيطرة رغما عن إرادتهم أو ضد مصلحتهم، ولمفهوم التلاعب ـ ضمن التوصيف اليومي تداعيات سلبية، فقد يكون التلاعب ممارسة سيئة لأن مثل هذه الممارسة تنتهك المعايير والقيم الاجتماعية)) (الخطاب والسلطة: 430) ((وتحدث النتيجة السلبية للخطاب المتلاعب ـعادةـ حينما لا يتمكن المتلقون من فهم النوايا الحقيقية أو معرفة جميع العواقب المترتبة على المبادئ أو الأفعال التي ينادي بها المتلاعب أو رؤيتها، ويحدث هذا خاصة عندما يفتقر المتلقون إلى المعرفة التي يمكن توظيفها لمقاومة التلاعب)) (الخطاب والسلطة 2014 : 430)، ويرتبط فعل التلاعب العقلي بثلاثة عناصر أساسية بالفعل ونية التشويه والتمويه وقصد التحكم بالمخاطب (Fairlough1989: 60).

وانتهج البرلمان استراتيجية التلاعب العقلي التي اتكأ عليها في خطابه في (الأسباب الموجبة) إذ وجه الأذهان سلبا إلى شريحة المتقاعدين غير الآبهين بالتداعيات السلبية التي يمكن أن تقع على هذه الشريحة المستضعفة، فقد أشار التعديل بالأسباب الموجبة إلى إلغاء النصوص القانونية التي تجيز للمتقاعد الجمع بين راتبين، فعلى الرغم من وجود شريحة مجتمعية تتقاضى من الدولة راتبين لكن ذلك ما كان يجب أن يصدر ضمن هذا التعديل لقانون التقاعد، لأن المتقاعد البسيط لا يجمع بين راتبين، فمن المعروف أن من يجمع بين راتبين هم أعضاء مؤسسة الشهداء والسجناء، ومن يتقاضى راتبين قد لا يكون متقاعدا بل قد يكون موظفا عاملا في مؤسسات الدولة يتقاضى راتبا من وظيفته، وآخر من كونه من ذوي الشهداء باختلاف شرائحهم وظروف استشهادهم، ومن غير المعقول أن يكون الشهيد متقاعدا حتى يتقاضى راتبا أو راتبين، وهنا مكمن التلاعب العقلي الذي يجعل من يوجه إليه الخطاب ينظر إلى السلطة ممثلة ببرلمانها إيجابا لأنهم جعلوا المخاطب يظن أن قولتهم هذه تفيد أن بعضا ممن سنحليهم على التقاعد لديه راتبان سنعمل على سحب أحدهما لمصلحتكم أيها الشباب، وهذا غير صحيح على الإطلاق، ولاسيما بعد الاستثناءات والامتيازات الإضافية التي حصلت عليها الفئة التي تتقاضى راتبين في الدولة العراقية على ما سنفصل القول فيه.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد إلكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

والتلاعب الذي حصل في قرار تعديل قانون التقاعد أنهم في التصويت على قرار التعديل أثبتوا أن من الأسباب الموجبة للتعديل (إلغاء كل النصوص القانونية التي تجيز للمتقاعد الجمع بين راتبين)، وهذه فقرة مهمة جدا لو تحققت لكان ذلك إنجازا يستحق البرلمان العراقي التقدير عليه، ولكن هذه الفقرة المهمة قد ألغيت نهائيا بسبب نفوذ الشريحة التي يتقاضى أصحابها راتبين وكان على البرلمان إذا كانت مصلحة الوطن والشعب موضع اهتمامه إثبات هذه الفقرة لأن كثيرا من شرائح الشعب بحاجة ماسة إلى راتب واحد يكفل لها كرامة العيش أو أن تقدم لها الرعاية الاجتماعية راتبا أفضل تسد بها حاجاتها الأساسية.

والتلاعب الآخر في هذا القرار هو الاستثناءات من الإحالة على التقاعد في سن (60) التي صدرت بعد هذا التعديل فقد استثنوا في قرار التعديل الأول الذي صدر بتاريخ الثلاثاء الموافق 2019/10/29 في الفقرة ثانيا المادة 10- التي عدلت بالآتي

ثانيا- يستثنى من أحكام البند (أولا) من هذه المادة ما يأتي:

1- المشمولون بقانون الخدمة الجامعية من الأساتذة والأساتذة المساعدين.

2- المشمولون بقانون دعم الأطباء رقم (36) لسنة2016 من أطباء الاختصاص.

3- القضاة العاملون في السلطة القضائية ومستشارو الدولة.

4- الطيارون.

ولو راجعنا قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 لوجدنا أن سن الإحالة على التقاعد لهذه الفئات هو (65)؛ ولكن القرار الذي نشر في جريدة الوقائع بتاريخ 2019/12/15 حدد سن التقاعد لهذه الفئات إلى سن (63) وقصروا هذا الاستثناء على الأساتذة والأساتذة المساعدين والأطباء من اختصاص التخدير وأطباء النفس والأطباء العدليين فقط مع أن الفئة الطبية من كل الاختصاصات تزداد حذقا ومعرفة كلما تقدم بها العمر، ففي هذا العمر يتسنى لكثير منهم التفرغ لعمله والإبداع في السنوات الأخيرة من عمره نتيجة الخبرة المتراكمة التي لا يمكن تحصيلها عند من يعين حديثا، فالاستغناء عن هذه الشريحة ولاسيما الطبية مهما كان اختصاصها يعدّ إساءة بحق الوطن.

والتلاعب العقلي قدم السم على جرعات تبدو غير مميتة ولكنها قاتلة وهي إثبات امتيازات الاستثناء من سن التقاعد لفئات لا تستحقها، ومن المريب القول إن الوطن بحاجة ماسة لخدماتها مثل فئة المتضررين من النظام السابق أو حتى ذوي شهداء الحشد الشعبي أو شهداء الإرهاب والعمليات الإرهابية فقد أعطوا مزية لم تكن لهم من قبل فضلا عن المزايا التي مرّ ذكرها وهي

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد إلكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

أحقية تقاضي راتبين، وهي أن يبقى في وظيفته حتى بلوغه سن (65) مهما كان اختصاصه ومهما كان عمله، والحق أن ذلك غير منطقي، ولا يضع في حساباته مصلحة الوطن والمواطن التي أعلن المتظاهرون أنها تتقدم على أي مصلحة أخرى، علما أن هذا التعديل لم يكن في القرار رقم (9) للسنة 2014 ولا في التعديل الذي صدر في 2019/10/29 بل أثبت خلسة في ما صدر في جريدة الوقائع بتاريخ 2019/12/15 مما يعني إضافة مزية أخرى ومنفعة لم تكن لهذه الشريحة من قبل، والحق أن كوننا مع تعويض هذه الفئة عن تضحية ذويهم بهدف انتهاج منهج التعويض والتعويض إلى ما لا نهاية، وانتهاز الفرص لإثبات امتيازات جديدة في كل مكان وزمان بحكم نفوذ هذه الفئة في البرلمان لا يمكن قبوله. من ذلك يتضح كيف أن السلطة المتنفذة تفرض إرادتها على الشعب المقهور غير مبالية بمصلحته وهي تسبك خطابها لتمريره على مواطنيها بتلاعب مقصود.

ومن الفقرات التي حاول المتنفذون في السلطة استدراكها بعد التعديل إضافة فئة السفراء إلى قائمة الذين يُستثنون من شرط العمر، وهذه الفئة بسبب كونها جزءا من السلطة حاولوا استثناءها من دون شرط أو قيد، فقد قدمت وزارة الخارجية كتابا إلى رئيس الوزراء بتاريخ 2019/11/7 طلبا تلتمس فيه استثناء السفراء في وزارة الخارجية وتعللت بالقول إن عـــدد السفراء فـــي وزارة الخارجية آخـــذ بالتناقص، وهناك حاجة ملحة لخدماتهم لتمثيل العراق خارجيا ولأن عملية تعيين السفراء تتسم بالصعوبة والتعقيد مما يجعل تعويضهم صعبا للغاية، وإن العمر المقترح (60) سنة سيؤدي إلى نقص حـاد ومباشر، وإحالة عدد كبير من السادة السفراء في البعثات سيؤدي إلى الإضرار بسير العمل في وزارة الخارجية (ينظر كتاب وزارة الخارجية ذي العدد م خ / 1خ/ 2033 في 2019/11/7).

وسرعان ما قرر مجلس الوزراء قرارا برقم (401) لسنة 2019 مفاده؛

قرر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الرابعة والأربعين المنعقدة بتاريخ 2019/11/12 ما يأتي:

الموافقة على مشروع قانون التعديل الثاني لقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 وإحالته إلى مجلس النواب، استنادا إلى أحكام المادتين (61 البند أولا و80/ البند ثانيا) من الدستور وهذا القرار بتوقيع حميد نعيم الغزي الأمين العام لمجلس الوزراء في 2019/11/25.

ويبدو أن هذا التعديل واجه رفضا شديدا داخل البرلمان، فقد ذهب النائب عباس العطافي إلى القول: ((إن إدراج فقرة استثناء السفراء وبعض الدرجات ضمن قانون التقاعد الجديد يفتح بابا

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد إلكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

جديدا للفساد وأكد أن مجلس النواب سيرفض تمديد العمر الوظيفي للسفراء ولن يمرر تلك الفقرة)) (www.thebaghdadost.com) وقالت النائبة عن تحالف البناء منار عبد المطلب: ((إن استثناء السفراء وبعض الدرجات الخاصة أمر غير مقبول لعدم تقديمهم أي خدمات لا يمكن الاستغناء عنها)) (www.almaalomah.com).

وأفصح عضو اللجنة المالية في مجلس النواب شيروان ميرزا قادر في تصريح لـ (المدى) أن مجلس النواب قرر عدم المضي بتشريع التعديل الثاني لمشروع قانون التقاعد الموحد رقم (9) المرسل من حكومة تصريف الأعمال، والمتضمن منح استثناءات للسفراء والقادة العسكريين وبعض الاختصاصات من سن التقاعد، وكانت الحكومة قد أرسلت تعديلا ثانيا على قانون التقاعد الموحد إلى مجلس النواب مقترحة في تعديلها الجديد وضع استثناءات للتخصصات العلمية والصحية والسفراء والقادة الأمنيين من ضوابط التعديل (ينظر: www.sotairaq.com 20\1\2020).

ولولا ذلك لامتد عمر السفير في سفارته إلى مدة تصل إلى مدى الحياة؛ لأن التعديل لم يحدد العمر. ولو راجعنا تخصصات هؤلاء السفراء لوجدناها بعيدة كل البعد عن العمل الدبلوماسي والتخصص، ولعل هذا أهم أسباب تداعي سمعة العراق دوليا، فأي تخصص وحاجة يمكن أن تقنعنا بالحاجة الملحة لخدماتهم وإني راجعت قائمة بأسماء سفراء العراق مع أعمارهم ومؤهلاتهم، فعرفت من أسمائهم ألقابهم أنهم من المقربين لأصحاب القرار وأنهم مارسوا ضغوطا يعجز عن ممارستها ذاك العراقي الفقير الذي فرضوا عليه التقاعد المبكر.

لقد استعرضت في تحليلي للخطاب بعض أذرع قوى الضغط التي تحاول أن تتلاعب بألفاظ القرارات لتحقيق مصالحها، وتنتهز الفرص لتحقيق مكاسب جديدة على حساب مصالح الشعب، غير آبهين بمطالبه، حتى بات واضحا أن قرارات البرلمان تصنع صناعة وفقا لأهواء الطبقة المسيطرة فيه، وإن في خطابها الذي توجهه للشعب تلاعبا عقليا تتمظهر فيه بصورة الحريص على مصالح الوطن والمواطن خطابيا وتكوّن خلفه مصالحها عمليا وتطبيقيا.

تحليل الخطاب السياسي البرلماني نصيا

إن النص يعد علامة على قصد الباث في إبلاغ إرسالية ما إلى (المخاطب) وإحداث أثر لديه، (ينظر: إنتاج النص في نظرية ريغفر شميت (مجلة علامات في النقد): 379) وإن أهمية هذا القرار تنبع من كونه أتى في ظروف استثنائية، فكانت القراءة الأولى للتعديل فيها كثير من

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد إلكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

الصياغات التي تظهر فيها محاولة التأثير في المتظاهرين وحملهم على التجاوب وحسن الظن بالسلطة، ومن أهم أدواتها قرارات البرلمان الذي كان عليه إظهار مزيد من القدرات الإقناعية لحمل المحتجين الذين يملؤون الساحات ويطالبون برحيل السلطة وكل رموزها البرلمانية. ولو راجعنا نص (الأسباب الموجبة في القرارين لوجدنا أن الخطاب فيهما يتوجه إلى الشباب المتظاهر، أما الفئة التي تضررت وهي فئة المتقاعدين الذين بلغوا سن الستين، فلم تكن في حساب من صنعوا هذا التعديل.

وكان النص بعيدا من جودة الألفاظ وجزالة التعبير؛ لأن الفكرة في الخطاب السياسي هي الأساس أولا (محمود عكاشة 2005: 45-46). وربما كانت السلطة مرتبكة وصنعت قرارها على عجالة شفت عن ذلك عباراتها.

ويبدو لي أن خطاب السلطة السياسي في العراق لا يتسم بالجودة، لا لأن الفكرة هي المهمة، بل إن السلطة في العراق استهانت بالناس وبمطالبهم، فكانت قلة عنايتها بصياغة الخطاب الموجه للجماهير فرع أهمالها للشعب ومصالحه في قبالة مصالحها هي، فالسياسة يفترض بها أنها ((تعتلي ظهر البلاغة لتمنح بعض البشر سلطة السيطرة على العقول والرقاب وتفرض الصمت وتحتكر القوة وترسخ الظلم)) (عماد عبد اللطيف 2018: 11) ولكن خطاب السلطة كان مجردا من هذه الأداة.

وكان اللافت حرص الخطاب البرلماني في القرارين على التوجه إلى الشباب المتظاهر الذي يعاني من البطالة، وذلك واضح من اللغة التي صيغت بها، فقد قال: ((لغرض الاستفادة من الدرجات الناتجة عن حركة الملاك في استقطاب الملاكات الشبابية))، اختار البرلمانيون الذين أعدوا هذا القرار عبارات مؤثرة من قبيل (الاستفادة، والملاكات الشبابية) من غير أن يكونون آبهين باحتمالية إذكاء التوجهات العدائية ضد من امتدت خدمته للدولة العراقية أكثر من ثلاثين سنة، وكأنهم من خلال هذه العبارة المذكورة آنفا، يقولون: نحن نستبدل فئة الكهول والعجائز بطبقة الشباب الممتلئ حيوية ونشاطا ليبث دماء شابة ونشطة أكثر قدرة على خدمة الوطن في دوائر الدولة ومؤسساتها، وكان هذا السبب يتقدم بقية الأسباب الموجبة التي ذيلوا بها قرارهم لمقصدية محددة سلفا هي تجاوز أزمة المتظاهرين والمحتجين على السلطة أرادوا بها أن يضفوا عليها صبغة الشرعية.

((إن التحليل النقدي للخطاب يدين بقسمته إلى كونه موردا من موارد الكفاح ضد الهيمنة، وأرى أن غايته والغرض من التحليل النقدي للخطاب تزويد المنغمسين في الكفاح الاجتماعي

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد إلكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

بمورد البحث النقدي في اللغة في الظروف الحالية التي تؤدي فيها التحول إلى اللغة إلى جعل البحث النقدي جانبا مهما من جوانب ذلك الكفاح)) (نورمان فيركلف)2016: 341).

ومن هنا نريد أن نستنطق اللغة التي خطت بها عبارات الأسباب الموجبة بالنقد الذي يكشف عن صدق توجهات السلطة لاسيما بعد مقارنتها بفقرات القرار وخفايا تطبيقاته، التي تكشف خلاف ما حاولت السلطة ممثلة بالبرلمان إقناع المتظاهرين به.

ويمكن للمطلع على صياغة (الأسباب الموجبة) للتعديل أن يستخلص المعاني الدفينة والكامنة في هذا الخطاب الموجة إلى الشباب الثائر المتظاهر، فكأنهم أرادوا أن يقولوا لهم إن هؤلاء الذين كبروا في السن يشكلون عقبة في وجه توظيفكم في دوائر الدولة وها نحن نزليها عنكم، لذا فُضوا تظاهراتكم واحتجاجكم، ولا يبدي القرار أي تعاطف ولو بعبارات الامتنان والعرفان والمكافأة لهذه الشريحة التي أرادوا قسرا ومن دون إنذار الاستغناء عنها. فصدر التعديل ووقع عليهم الضرر في قبالة تملق السلطة ممثلة بالبرلمان لفئة الشباب الثائر المتظاهر محاولة منهم السيطرة على القواعد الشعبية في ساحات التظاهر لأنها كانت هدفهم وإقناعهم كان غايتهم.

وسرعان ما باشر مشرعو هذا التعديل بتطبيقه حتى قبل المصادقة عليه ونشره في جريدة الوقائع العراقية، إذ أوعزت جميع الوزارات إلى مديرياتها ودوائرها بإعداد قوائم بأسماء الفئات التي سيتوجب عليها الوقوع تحت طائلته.

أما التعديل الآخر الذي صوّت عليه البرلمان مع هذا التعديل بتاريخ 2019/10/29، فهو قانون إلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين في الدولة العراقية (القرار المصوت عليه منشور في (www.annabaa.org>tags)، وقد نشر في جريدة الوقائع بإلغاءات مخففة لا تضر بمصالح الطبقة المتنفذة في السلطة متتبعين سياسة ذر الرماد في العيون بعبارات (الأسباب الموجبة) التي بدت أنها مكتوبة على عجالة، فالعبارات مكررة وتحمل المضمون ذاته وكان خطابها موجها مباشرة إلى جمهور المتظاهرين، فقالوا صراحة إنه (استجابة إلى المطالب (استجابة لمطالب)* المشروعة للمتظاهرين) فكأنهم قالوا للمتظاهرين ها ننحن استجبنا لمطالبكم فنحن نتفهمها بدليل عبارة (المطالب المشروعة) أي إن وصف مطالبهم بالمشروعة هو مغازلة لمشاعرهم ومحاولة لاستمالتهم.

وعبارة أخرى جاءت في الأسباب الموجبة لهذا القرار هي ((لإلغاء الفوارق بين الموظفين في الدولة العراقية)، والحق أنه سبب غير مقنع فمن ناحية هي عبارة مؤثرة وتشير إلى أن المسؤولين لا يمكن عدّ أي منهم مواطنا اعتياديا؛ إذ إن إلغاء الفوارق بين الموظفين ليس

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد إلكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

صحيحا، فليس كل الموظفين يتساوون بالخبرة والشهادة والكفاءة وسنوات الخدمة، وقرار مثل هذا لم يقصد هذه الفوارق بين الموظفين، بل عنى تلك الفوارق الكبيرة جدا والزيادة غير المشروعة في رواتب فئة المسؤولين في الدولة العراقية، وكان الأجدر ليكون السبب أكثر إقناعا وصدقا أن يتحدث عن أن الإلغاء جاء؛ لأن هذه الزيادة غير مشروعة وهذا ما خرجتم من أجله فنحن نتجاوب مع طلباتكم، ولكن البرلمان لا يمكن أن يدون نصا كهذا؛ لأنه إدانة صريحة له مما قد يشعل ويؤلب الشارع المتظاهر إنما أراد الحديث عن كل ما يجعله يبدو حريصا على مصالح الوطن لا مصححا لأخطاء فضيعة وقعت بتواطؤ منه.

وقد تكرر هذا المضمون بعبارة ((ولضمان تحقيق العدالة الاجتماعية بين أبناء الشعب العراقي))التي هي من العبارات المحفوظة والمكررة كثيرا من فئات السلطة التي تعلم جيدا أن الشعب المتظاهر يعلم جيدا أنها صفة لا تحرزها في عملها الحكومي، لذا سعـــــــــــت إلى إبرازها وكأنها منهج ستتخذه في قابل الأيام، وإن كثيرا من هذه الأموال التي كان يأخذها المعنيون بالقرار ستكون من نصيب أبناء الشعب العراقي الذي تكررت الإشارة إليه مرتين في هذا النص الصغير جدا مما يشير إلى حرص البرلمان على توجيه الخطاب لهم؛ إذ يبدو وهم يكررون أبناء الشعب العراقي أنهم منسجمون مع مطالبه وعاملون على تحقيق إرادته وطموحاته. وأكرر القول إن هذا القرار نشر في جريدة الوقائع العراقية مخففا فلم تلغ كل الامتيازات المالية كما يصرح بذلك عنوان القرار، مما يعني أن تطبيقه لن يحدث في إصرار واضح على استهانة البرلمان وتواطئه ضد مصالح الشعب مع أننا على يقين من أن تطبيقه إذا حصل سوف لا يلغي إلا أقل القليل من مخصصات تلك الفئة التي برم الشعب وضج من حيازتها على فوائد مالية غير مشروعة في نظير الخدمة التي تقدمها حتى صارت حيازتها هذه المناصب بابا كبيرا من أبواب الفساد إذ لو صدقوا في تخفيض رواتبهم لكنا أغلقنا هذا الباب بسهولة.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد إلكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

الخاتمة

إن تحليل الخطاب السياسي العراقي قلما وجد طريقه في البحث الأكاديمي لأسباب كثيرة مما جعل السلطة لا تعتني كثيرا بنوعية الخطاب الموجه لفئات الشعب لأنها تدرك أن لا أحد سيراجعها في ما قالت أو وعدت، أو بتعبيرنا فإن الشعب سينسى، وهي ستنجح بصرفه عن مصلحته بل إن السلطة استعانت بطبقات الشعب وتلاعبت بفكرة لما تعرفه عن مزاجيته فكان خطابها حادا تجاه المتقاعدين ومتعاطفا ويكاد يكون لبقا مع فئة المتظاهرين.

والحق أن السلطة لا تعنى بالتوجه الجاد لأي منهما لأن الأمر سينتهي باستدراج المتظاهرين للتنازل عن مطالبهم والرضا بالفتات الذي يتناثر من فاضل بطنتهم، والذي أثبتت الأيام أنه رجع إليهم بتعيين من يمتون لهم بصلة من دون أي شعور بالمسؤولية تجاه المتقاعدين الذين سلبوهم ما تبقى من سنين خدمتهم وألبوا مشاعر الشارع ضدهم وجعلوهم كبش المحرقة من أجل مزيد من الامتيازات لهم ولمن لف لفهم.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد إلكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

المصادر والمراجع:

- **دي سوسير/** دروس في الألسنية العامة/ ترجمة: صالح القرمادي و محمد الشاوش ومحمد عجينة/ الدار العربية للكتاب / طرابلس ـ ليبيا 1985.
- عماد عبد اللطيف / تحليل الخطاب السياسي / دار كنوز المعرفة / الأردن/ 2019.
- عبد العزيز العبادي/ ميشال فوكو المعرفة والسلطة/ المؤسسة الجامعية للدراسات.
- والنشر والتوزيع / الطبعة الأولى / بيروت1994.
- مازن الوعر/ دراسات تطبيقية لسانية/ دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر /الطبعة الأولى/ دمشق ـ سوريا/1989م.
- محمد الخطابي / لسانيات النص/ المركز الثقافي العربي / الطبعة الثالثة/2013/ المغرب الدار البيضاء.
- محمد الشاوش/ أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو لنص) المؤسسة العربية للتوزيع / تونس 2001.
- محمود عكاشة/ لغة الخطاب السياسي (دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال) / الطبعة الأولى / دار النشر للجامعات/مصر ـ القاهرة/ 2005
- نورمان فيركلف/ اللغة والسلطة / ترجمة: محمد عناني / الطبعة الأولى / القاهرة/2016.
- نوين فان دايك/ الخطاب والسلطة /ترجمة: غيداء العلي؟ المركز القومي للترجمة/ الطبعة الأولى/ 2014/ القاهرة.
- المراجع الأجنبية

PaulChilton(AnalysingPolitical Discourse Theory and Practice, Routedgeand Francis Group,LONDON AN NEW YORK, 2004

الدوريات:

- إنتاج النص (في نظرية يغفر شميت) مجلة علامات في النقد / المجلد 11/ العدد41/2014.

المواقع الإلكترونية:

www.regus.ae
www.alsumaria.tv
www.alalamtv.net
www.thebaghdadost.com
www.almaaloman
www.sotairaq.com20/1/2020
www.annabaa.org